استقلالية المحاسب القانوني الأردني وأثرها على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية

(شركات منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)

اعداد الطالب : **سالم جويعد النعيمات**

اشراف الدكتور : **مظهر ابراهيم حمد الله**

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على استقلالية المحاسب القانوني الأردني وأثرها على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية لشركات منطقة العقبة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى بيان اثر الاستقلالية الظاهرية والاستقلالية الفكرية على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية، ولقد تم اعداد استبيان وزع على أفراد المجتمع المتمثلين في المحاسبين القانونيين لشركات منطقة العقبة الاقتصادية، حيث تم توزيع ١٥٠ استبانة وتم استرداد ١١٢ استبانة وخضع للتحليل منها ١٠٠ استبانة، وتم استخدام الانحدار المتعدد (MultipleRegression) في اختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج وذلك بأنه يوجد اثر للاستقلالية الظاهرية للمحاسب القانوني الأردني على فجوة مصداقية المعلومات بما يتعلق بأتعاب الخدمات، بينما لم يكن هناك اثر ذو دلالة إحصائية لكل من الخدمات الاستشارية والخدمات المحاسبية، وأيضا بأنه يوجد اثر للاستقلالية الفكرية للمحاسب القانوني الأردني على فجوة مصداقية المعلومات بما يتعلق بقواعد السلوك المهني ولالتزام مكاتب التدقيق اتجاه العملاء ولا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات مكتب التدقيق بما يتعلق بموظفيه، وأيضا بأنه يوجد أثر للعوامل الديموغرافية لمدققي الحسابات المتمثلة بـ(النوع الاجتماعي، العمر، المسمى الوظيفي، الخبرات المهنية، الدخل الشهري، الشهادات المهنية في المحاسبة) على فجوة مصداقية المعلومات بينما لا يوجد اثر لكل من (المستوى التعليمي، والتخصص الجامعي) على فجوة مصداقية المعلومات.

وقد أوصت الدراسة عدة توصيات منها أنه يجب على جمعية المحاسبيين القانونيين تدعيم استقلال مدقق الحسابات وذلك لتفادي التأثيرات المترتبة على أداء المحاسب القانوني من خلال أتعاب التدقيق، وأنه يجب على مدقق الحسابات الالتزام بقواعد السلوك المهني والابتعاد عن الممارسات غير القانونية حتى تزيد ثقة المجتمع بالتقارير المقدمة من قبله، وأنه يجب ضرورة عقد دورات من قبل الجهات المختصة بما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية والقوانين والأنظمة والتعليمات المحلية.

الكلمات المفتاحية: المحاسب القانوني الاردني، الاستقلالية الظاهرية، الاستقلالية الفكرية، فجوة مصداقية المعلومات، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، قواعد السلوك المهني.